واما توكيده بو باسم الاشارة او الضمير العايد عليه الي المصدر فيقبل الالغا معهما واشترط ابو حيان لجواز الغا المتوسط والمتاخر ان لا تدخل لام الابتدا علي الاسم فلا يجوز لزيد قايم ظننت ولا لزيد ظننت قايم وان لا يكون الفعل منفيا فلا يجوز زيد قايم لم اظن قال سم وفيه نظر ووجهه انه يبطله قوله وما اخال لدينا منك تنويل وقول ابي حيان ان اداة النفي فيه داخلة علي ما بعد اخال مردود قوله وصدق ذلك اي قول الناظم لا في الابتدا قوله والالغا والاعمال حينيذ سوا اي لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له وقيل الاعمال اقوي لان العامل اللفظي اقوي من المعنوي ورجحه في التوضيح قوله شجاك اظن ربع الظاعنين تمامه ولم تعبا بعذل العاذلين شجاك اي احزنك والربع المنزل و الظاعنين الراحلين وتعبا تلتفت و العاذل اللايم قوله علي انه فاعل شجاك هو مقتضاه ان الغا ما بين الفعل ومرفوعه جايز لا واجب وهو مذهب بصري ومذهب

الكوفيين

الكوفيين الوجوب ويلزم علي الالغا المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بالاجنبي قوله ان الموت تعلمو نالي ان خبر مقدم والموت مبتدا موخر والفعل ملغي ويرهبكم بفتح اليا والها من رهبه اخافه والاضطراب الاحترام ومثل ذلك قول القوم في ابو زيد ظننت وان يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا قوله لا يتقدم عليه شي اي سوا صلح لان يكون معمول الخبر كما في المثال اولم يصلح كما في البيت ونقل الاشموني ان المتقدم ان كان لام التوكيد تعين الالغا او حرف استفهام تعين الاعمال وان كان غيرهما فان صلح العمل الفعل فيه ولم يجعل معمولا له بل للخبر فانت بالخيار ان شيت اعملت وان شيت الغيته وان جعل معمولا له لم يجز الالغا وذهب الاخفش والكوفيون الي الجواز كما ذكره الشارح لوقوع الفعل في الابتدا قوله ارجو وامل الخ امل عطف علي ارجو وهما بمعني وجاز العطف لاختلافهما لفظا ومثل هذا العطف مختص بالواو وسكنت الواو من ارجو للضرورة كقوله ابا الله ان اسمو بام ولا اب والتنويل